

Distr.: General
15 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 116 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 15 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لدولة الكويت بأن تشير إلى ترشح دولة الكويت لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026، في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60، تشرف البعثة الدائمة لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد فيها من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هما من أولويات السياسة الخارجية لدولة الكويت (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لدولة الكويت ممتنة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 116 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

220923 210923 23-15789 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 15 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

انطلاقاً من إيمان دولة الكويت الراسخ بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني، بحسب ما تضمنه دستور الدولة لعام 1962، واستناداً إلى الممارسة الديمقراطية الثرية لدولة الكويت، القائمة على سيادة القانون، وحماية وتعزيز وتوطيد الحقوق والحريات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، واستكمالاً لهذا العمل والدور الحيوي لنهضة الدولة، وبحسب ما جاء في الرؤية الحكومية من خلال برنامج عملها الأخير المعني بتعديل المسار، تقدم دولة الكويت ترشحها لعضوية مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة 2024-2026.

وعلى ضوء اهتمامها في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامه، وإدراكاً منها لانعكاساته على الدول ومدى تأثيره عليها، تستعرض دولة الكويت إنجازاتها وتعهداتها والتزاماتها للعمل في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ضمن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك على النحو التالي:

أولاً - أهداف التنمية المستدامة

أطلقت دولة الكويت رؤيتها الوطنية التنموية المستقبلية تحت شعار كويت جديدة 2035، التي تهدف إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتُشجع فيه روح المنافسة وتُرفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وتُرسخ القيم ويُحافظ على الهوية الاجتماعية وتُحقق التنمية البشرية المتوازنة وتُوفر بيئة أساسية ملائمة. وواءمت دولة الكويت بين رؤيتها 2035 وأهداف التنمية المستدامة 2030 من أجل تحقيق الترابط والاتساق بين الخطة الوطنية والرؤية التنموية الدولية. كما استعرضت دولة الكويت في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني - بالتنمية المستدامة، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه 2019، تقريرها الوطني الطوعي الأول، وفي تموز/يوليه 2023، تقريرها الوطني الطوعي الثاني، الخاصين بإنجازاتها في تحقيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ثانياً - حقوق المرأة والطفل

• تسعى دولة الكويت إلى تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030 المعنون "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات"، وذلك من خلال إدراجه ضمن رؤية 2035، التي تتمثل بثلاث مبادرات:

- مناهضة التمييز والعنف ضد المرأة؛
- بيئة تمكين للمرأة لممارسة ريادة الأعمال؛
- تشجيع تعيين المرأة في المناصب القيادية.

- وترجمةً لمساعي الكويت في تحقيق المساواة بين الجنسين، أنشأت دولة الكويت، للمرة الأولى في تاريخها، وزارة معنية بمسائل الأسرة، والمرأة، والطفل، فضلاً عن إنشاء لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس الأمة. وفي سبيل تمكين المرأة في المناصب القيادية، شملت جميع الحكومات المتعاقبة في السنوات العشر الماضية وزراء من العنصر النسائي. كما فازت امرأة في الانتخابات البرلمانية (مجلس الأمة) الأخيرة، علاوةً على تعيين أربع سيدات في المجلس البلدي. كما شهدت دولة الكويت للمرة الأولى في تاريخها تعيين امرأة في منصب الوكيل المساعد في وزارة الدفاع، وقد شهدت عدة قطاعات مثل النيابة العامة، وسلوك القضاء، وقطاع الشرطة والأمن، وقوة الإطفاء، والسلك الدبلوماسي، ارتفاعاً ملحوظاً في عدد النساء المنتسبات إليها.
- وعلى الصعيد الرياضي، سعت دولة الكويت أن يكون للمرأة تمثيل رياضي بكافة التنظيمات الرياضية المعترف بها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية. ومن هذا المنطلق سعت اللجنة الأولمبية الكويتية، ممثلة في لجنة رياضة المرأة، إلى بذل كافة الجهود من أجل الارتقاء برياضة المرأة في دولة الكويت التي على أساسها تم تحديد الأدوار المناطة بلجنة رياضة المرأة والتي يتوجب عليها الأخذ بها للوصول إلى الأهداف والطموحات المرجوة. وبرز نشاطها بشكل ملحوظ بداية من عام 2018 وحتى هذه اللحظة، حيث أنشأت لجاناً نسائية في 13 اتحاداً رياضياً كويتياً لتتولى مسؤولية تنظيم النشاط النسائي في مجالها الرياضي. وتم في الجمعية العمومية للجنة الأولمبية الكويتية في تاريخ 26 أيار/مايو 2021 إقرار استراتيجية لتطوير الرياضة النسائية في الكويت، حيث تضمنت الاستراتيجية موافقة الجمعية العمومية على تعديل النظم الأساسية في الاتحادات الرياضية لإتاحة مقعد نسائي في جميع مجالس إدارات الاتحادات الرياضية في الانتخابات القادمة للاتحادات الرياضية سنة 2023.
- وفيما يتعلق بالطفل، تحرص دولة الكويت على الحفاظ على حقوق الطفل وحمايتها، من خلال إيلاء الاهتمام الكبير لأبنائها، باعتبارهم اللبنة الأولى في بناء نهضتها وبلوغ عزتها دونما تمييز. وانطلاقاً من مسؤولية الدولة تجاه الطفل، جاءت المادة رقم (10) من الدستور الكويتي، لتتص على أن "ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه من الإهمال الأدبي والجسماني والروحي".
- ولم تدخر دولة الكويت جهداً في سن القوانين والتشريعات التي تكفل المزيد من الحقوق للطفل، حيث صدر القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل، الذي يتوافق مع المعايير الدولية بهذا الشأن. وتماشياً مع المعاهدات والمبادئ الدولية في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر قانون الأحداث رقم 111 لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2017، ولعل أبرز ما ورد في نص المادة 33 منه هو تشكيل محكمة الأحداث، وذلك في إطار يتماشى مع كينونة الطفل واتخاذ تدابير اجتماعية للحدث لمنع انحرافه.
- ونشير إلى حرص الدولة على مشاركة المجتمع المدني في تخطيط السياسات والخطط والبرامج المرتبطة بحقوق الطفل، حيث تمت مشاركة رئيس الجمعية الوطنية لحماية الطفل بشكل فعال في وضع قانون الطفل رقم 21 لسنة 2015، كما تم تشكيل فريق الإرشاد الأسري والاجتماعي في المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشراكة مع الرابطة الوطنية للأمن الأسري (رواسي).

ثالثاً - الأشخاص ذوو الإعاقة

- تعمل دولة الكويت جاهدة على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لتؤمن لهم حياة كريمة ومشاركة فاعلة في بناء المجتمع الكويتي. ومن هذا المنطلق، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي استند إلى مبادئ عامة، مثل ضرورة احترام كرامة ذات الأشخاص، وعدم التمييز، ودمج المعاقين في المجتمع مع ضمان توافر تكافؤ الفرص مع غيرهم، وتوفير سبل الوصول إلى كل الفرص والخدمات من خلال الترتيبات التيسيرية اللازمة لذلك، مع ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، واحترام قدرات الأطفال ذوي الإعاقة، من خلال تعليمهم وتأهيلهم بما يتناسب مع نوع ودرجة الإعاقة.
- كما أنشأت دولة الكويت، بموجب القانون المذكور أعلاه، الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، التي تعنى برعاية حقوق هذه الفئة من المجتمع. وتقدم الهيئة خدمات متعددة للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت، وتعمل على تعزيز إدماجهم في المجتمع، حيث تعمل الهيئة بشكل وثيق مع جمعيات النفع العام، وخصوصاً تلك المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي تساهم بشكل فعال في إنكاء الوعي بشكل كبير. وتنفذ هذه الجمعيات مشاريع واعدة بالتعاون مع الهيئة، أتت ثمراتها معززة لفرص الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص. ونجحت هذه المشاريع في تشجيع القطاع الخاص في النظر بشكل جدي في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، إسوةً بالآخرين. كما تتعاون الهيئة مع وزارة التربية لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العام والخاص.
- وأدرجت حكومة دولة الكويت الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن برنامج العمل الحكومي للفترة 2021-2025، وتحديدًا في محور تطوير رأس المال البشري، المتعلق بتطوير الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، بغية تنوع المسار الوظيفي، وتطوير مهارات الشباب، والقضاء على أشكال التمييز، ودمج ذوي الإعاقة في سوق العمل وفي المجتمع، ودمجهم ضمن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- كما حقق نادي الكويت للمعاقين إنجازات كبيرة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث سعى إلى تغيير مفهوم رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال دمجهم الحقيقي في المجتمع والمساهمة في تطوير مناهج التربية الخاصة بالرياضة للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى دعم المتخصصين من ذوي الإعاقة للعمل في الوظائف الرياضية ذات العلاقة بالرياضة هذه الفئة، وتنظيم دورات وتصنيف وتحكيم خاصة برياضتهم. ولا يفوتنا ذكر الإنجازات الكبيرة للنادي الكويتي للمعاقين، وتحقيقه للمراكز الأولى في مختلف الألعاب الجماعية والفردية في البطولات الدولية والإقليمية التي يشارك فيها، حيث تأسس النادي في عام 1977، الأمر الذي يعكس اهتمام دولة الكويت المسبق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً - مكافحة الاتجار بالأشخاص

- تعتبر دولة الكويت من الدول الجاذبة للعمالة الوافدة، لما توفره من فرص وظيفية في العديد من المجالات. ونسبةً لهذا الواقع، حرصت الكويت على مواءمة تشريعاتها الوطنية لتجاريّ الأعداد المتزايدة للعمالة الوافدة، خصوصاً تلك التي تندرج ضمن رؤية الكويت 2035، حيث أنشأت دولة الكويت الهيئة العامة للقوى العاملة، وفقاً للقانون رقم 109 لسنة 2013، بغية مراعاة التوازن بين مصلحة العامل وصاحب العمل، والحرص على تنفيذ أحكام قانون العمل الكويتي، واحترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية وتطبيقها بما يحقق الغاية التي وضعت من أجلها. ويحق للهيئة إحالة أي حالة اشتباه بجريمة اتجار بالأشخاص إلى الجهات المختصة.
- وفي ضوء سعي دولة الكويت إلى القضاء على جريمة الاتجار بالأشخاص، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، الذي عرّف جريمة الاتجار بالأشخاص ونص على عقوبات مشددة على مرتكبي هذه الجريمة، تصل إلى عقوبة الحبس المؤبد. ويأتي إصدار هذا القانون مواكباً للمعايير الدولية المتمثلة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وصادقت دولة الكويت على هذه الاتفاقية في عام 2006.
- ومن ضمن جهود دولة الكويت في توفير الحماية لضحايا الاتجار بالبشر، قامت دولة الكويت بإنشاء أول مركز إيواء عمالة وافدة في المنطقة، ليوفر الحماية اللازمة ويقدم الخدمات الضرورية، مثل الخدمات الصحية والقانونية وتسهيل الإجراءات اللازمة لإنصاف الضحايا. واستقبلت دولة الكويت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، في شهر أيلول/سبتمبر 2016، حيث أكدت على تعاون الدولة مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال العمالة الوافدة، وأثنت على الجهود الوطنية من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وقامت بزيارة إلى مقر مركز الإيواء للنساء، وأشادت به ووصفته بأنه مركز فريد من نوعه في المنطقة. ونتيجةً للإشادات الواسعة التي تلقاها المركز، يتم العمل حالياً على إنشاء مركز إيواء جديد للرجال، بإمكانات أكبر.
- ومن التدابير التي اتخذتها دولة الكويت لمحاربة هذه الجريمة، خصصت النيابة العامة وحدة متخصصة، تُعنى بالتعامل مع جميع قضايا الاتجار بالأشخاص بشكل يتناسب مع طبيعتها القانونية وتراعي معالجة القضايا في الوقت المناسب. وبدورها خصصت وزارة الداخلية إدارة لحماية الآداب العامة ولمكافحة الاتجار بالأشخاص، بغية متابعة قضايا مكافحة الاتجار بالأشخاص. كما خصصت الإدارة سאלفة الذكر في عام 2021 خطاً ساخناً لتلقي الشكاوى والبلاغات التي تتعلق بالاتجار بالأشخاص.
- كما اعتمدت دولة الكويت استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تحت شعار "كويت خالية من الاتجار" اشتملت ثلاثة محاور استراتيجية وهي الوقاية، والحماية، وبناء الشراكات، بالتعاون الداخلي والإقليمي والدولي، بما يجعل كافة السياسات والتدابير الوطنية ذات أثر واقعي وعملي في تطبيق كافة الأحكام المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.

- واستكمالاً لتلك الاستراتيجية، تم إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، التي اعتمدت، بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية، نظام الإحالة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص، كنموذج و خارطة طريق يحتذى بهما في التعامل مع حالات الاتجار بالأشخاص من قبل كافة الجهات الوطنية المعنية.

خامساً - حرية الدين والمعتقد

- جُبلت دولة الكويت على التسامح والتعايش السلمي منذ نشأتها، حيث تم تأسيس أول كنيسة في دولة الكويت في عام 1931، أي قبل ثلاثين سنة من الاستقلال. ويسكن دولة الكويت أشخاص من مختلف الديانات، ويمارس هؤلاء شعائهم الدينية بحرية، حيث ينص الدستور في المادة (35) على أن "حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية، على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب".
- وحفاظاً على اللحمة الوطنية، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 19 لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية، حيث يحظر القانون التمييز بين الناس في الحقوق والواجبات العامة بسبب العرق أو اللون أو النسب أو الجنس أو الدين أو الأصل أو الانتماء القبلي أو الطائفي أو المذهبي.
- وإيماناً من دولة الكويت بأهمية حرية الدين والمعتقد، واتساقاً مع تأكيدها الدائم والدؤوب على الحرية الدينية، أنشئت اللجنة العليا لتعزيز الوسطية، التي تدعو إلى الاعتدال في الأفكار والوسطية في التعامل، والتي هي بالأساس أحد أركان الدين الإسلامي الحنيف. وإثراءً لثقافة السلام المبنية على الإيمان والعمل الجاد على تفعيل مبادئ تلك الثقافة كاحترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والدين والمعتقد، وجدت تلك اللجنة المناخ الملائم والبيئة المناسبة للذين تنطلق منهما، والمستمدتين من اهتمام الدولة الدائم بمسألة تعزيز ثقافة السلام وتشجيع الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، وذلك إدراكاً منها أنه كلما تقلصت الحرية الدينية انتشر خطاب الكراهية.

سادساً - التعاون مع الآليات الدولية

- تتمتع الكويت بعلاقة مميزة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتحرص على تعزيز التعاون معها، الأمر الذي أنتج عدة زيارات للمسؤولين في المفوضية السامية لدولة الكويت. ولعل أبرز تلك الزيارات الرسمية هي زيارة كل من:
 - المفوضة السامية السابقة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي، في نيسان/أبريل 2010، حيث تخللت زيارتها لقاءات مكثفة. فقد التقت مع أمير الكويت الراحل، الشيخ صباح الأحمد الصباح، رحمة الله عليه، وجملة من جمعيات النفع العام، إضافةً إلى لقاءات مع مسؤولين حكوميين.
 - المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الأمير زيد بن رعد الحسين، في شباط/فبراير 2017، حيث أشاد بالتزام الكويت الكامل بتقديم تقاريرها أمام اللجان المعنية في الوقت المحدد، وأثنى على جهود الدولة في العديد من الملفات الخاصة بالمرأة والطفل والمقيمين الأجانب.

- المقررة الخاصة السابقة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، السيدة ماريا غراتسيا جيامارينارو، في أيلول/سبتمبر 2016، حيث أشادت بالقانون رقم 91 لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بشكل خاص، وقوانين العمل بشأن العمالة الوافدة في القطاع الأهلي والخاص والمنزلي بشكل عام، وأثنت على إنشاء عقود عمل موحدة، وإبرام مذكرات تفاهم ثنائية مع العديد من الدول لتسهيل توظيف العمال الوافدين من البلدان الأصلية وتوفير السبل القانونية لهم.
- الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة المنبثق عن مجلس حقوق الإنسان في 16 كانون الأول/ديسمبر 2016، حيث التقى الفريق عدداً كبيراً من المسؤولين، والجهات، والهيئات، والوزارات الحكومية، وجمعيات المجتمع المدني، بغية فهم طبيعة القوانين ودراساتها والوقوف على منجزات الكويت في مجال تعزيز حقوق الإنسان والمرأة بشكل خاص.
- المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، السيدة كاتالينا ديفانداس أغيلار، في كانون الأول/ديسمبر 2018، بهدف إقامة حوار تفاعلي معها والاستفادة من آرائها، وطرق تطوير العمل في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، السفير سعد الفرارجي، في شباط/فبراير 2023. وقد تم تعريف المقرر الخاص بجهود الكويت في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإطلاع على جهود دولة الكويت الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الدعم التنموي الذي تقدمه دولة الكويت للدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص، كالدعم المالي والعمل الخيري والتطوعي.
- مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه، السيدة ريم السالم، في أيار/مايو 2023. وقد أشادت المقررة الخاصة بالمستوى الراقي الذي وصلت إليه المرأة الكويتية وبما حقته من إنجازات في مختلف المجالات وعلى شتى الأصعدة.
- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، السيد توماس أندروز، في حزيران/يونيه 2023، حيث التقى بمسؤولين معينين بشكل مباشر بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. وتبين للمقرر الخاص دور دولة الكويت البارز في تقديم الدعم الإنساني والتنموي للمنكوبين في ميانمار، من خلال دعمها على الصعيد الوطني والدولي لهذه القضية. وقد أشاد المقرر الخاص بالدور الجوهري لدولة الكويت في تسليط الضوء على ملف الروهينغا.
- كما حرصت دولة الكويت على إقامة دورات تدريبية سنوية، وذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تستهدف الجهات واللجان الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان، وتهدف إلى تعريف المشاركين بالمفاهيم العامة لحقوق الإنسان والصكوك الدولية المنظمة وآلية تنفيذها والمعايير الدولية والتطبيقات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الدولية التعاقدية لحماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مناقشة التقارير الدورية ونظام الشكاوى وإجراءاتها والآليات الإقليمية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، وذلك التزاماً بالتعهد الطوعي لدولة الكويت المدرج في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت.

سابعاً - الهيئات التعاقدية

- أنشئت اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، برئاسة وزارة الخارجية في كانون الأول/ديسمبر 2019، وذلك رغبةً من دولة الكويت في الوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وتضم اللجنة كافة الجهات الحكومية، حيث تتولى مهمة إعداد كافة التقارير المتعلقة بآليات حقوق الإنسان ومتابعة ما يصدر عنها من ملاحظات وتوصيات ختامية. ولا بد من الإشارة إلى أن دولة الكويت ملتزمة بتقديم تقاريرها إلى الهيئات التعاقدية في الموعد المحدد، حيث استعرضت مؤخراً التقريرين الوطنيين أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2021 واللجنة المعنية بحقوق الطفل في عام 2022، وستقوم خلال عام 2023 بمراجعة تقريرها الدوري أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.
- صادقت دولة الكويت على سبع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، وعلى بروتوكولين اختياريين ذات الصلة بحقوق الإنسان، وهي:
 - 1 - العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
 - 2 - العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
 - 3 - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
 - 4 - اتفاقية حقوق الطفل
 - 5 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
 - 6 - اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
 - 7 - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثامناً - التزام الكويت بحقوق الانسان على الصعيدين الوطني والدولي

- تتعهد دولة الكويت بالوفاء بالتزاماتها الدولية القائمة على روح المسؤولية والشفافية والتضامن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك من خلال تطوير السياسات الوطنية للتنمية، تنفيذاً لتلك الأهداف، وبمشاركة كل فئات المجتمع، في إطار رؤيتها الوطنية.
- وتلتزم دولة الكويت بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته المختلفة، بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة، وإجراءات الشكاوى، بالمشاركة بشكل استباقي في قرارات المجلس وبياناته الرئيسية، والعمل على تنفيذ برنامج "الإحالة الوطنية" لتوثيق حالات الاتجار بالأشخاص وتوجيه العاملين في الأجهزة ذات الصلة في الإجراءات الواجب اتباعها في كل مرحلة.
- وستواصل دولة الكويت اهتمامها بالمسائل المتعلقة بالأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة، وذلك استكمالاً لجهودها عندما قامت إبّان عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة 2018-2019،

وعملاً بقرار مجلس الأمن 2474 (2019)، واستناداً لتجربتها السابقة في الكشف عن المفقودين، بتقديم الدعم والمبادرات للدول بهذا الجانب، والدفع لتمكين الأحياء منهم وذويهم للتمتع بحقوق الإنسان الخاصة فيهم.

- وتتعهد دولة الكويت بتقديم تقاريرها الدورية ومراجعاتها لهيئات المعاهدات التابعة للاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، تأكيداً منها للعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان داخل دولة الكويت.
- ودفعاً منها للمساهمة في معالجة أوضاع المهاجرين، والمآسي التي يلاقونها جراء هجرتهم، واهتماماً منها بذلك، وإيماناً منها بضرورة توفير الحماية والحقوق المرتبطة بهم، ستواصل دولة الكويت دعم المنظمة الدولية للهجرة.
- ومن منطلق الإيمان بالعمل الجماعي والمشارك لتحسين حالة حقوق الإنسان، ستتعاون دولة الكويت مع الدول في هذا الإطار، وستتبادل الخبرات المتصلة في مجال حقوق الإنسان.
- وستساهم دولة الكويت من خلال العمل الجماعي مع كافة المبادرات المتفق عليها دولياً التي تعزز التعاون والتضامن بين الدول، في تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان وتمكينه من القيام بخدمة الدول وشعوبها.
- ودعماً للجهود التي تبذلها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والإسهامات التي تقدمها للدول من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان لديها، ستنظر دولة الكويت في إبرام مذكرة تفاهم وتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.
- وسوف تبادر دولة الكويت أثناء عضويتها في مجلس حقوق الإنسان إلى تقديم الدعم للفئات المستضعفة وستكثف جهودها الرامية إلى تمكين المرأة وكفالة حقوقها، وتقديم الحماية للأطفال وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة.
- وإدراكاً من دولة الكويت لأهمية الأسرة في مجال التنمية المجتمعية لتحسين حالة حقوق الإنسان، فإنها ستعمل على معالجة القضايا المرتبطة بها، ومن بينها العنف الأسري، حيث ستواصل تعزيز دور دار الإيواء للحماية من العنف الأسري.
- وإيماناً من دولة الكويت بدور وإسهامات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، فإنها تؤكد على تعاونها معها، واعطائها الدور الهام والحيوي لتعزيز حالة حقوق الإنسان في دولة الكويت.